التكامل المعرفي بين القراءات والنحو:
مقدمة منهجية

الباحث الفاطمي بورحيلات
طالب بسلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان
المغرب

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث التكامل المعرفي بين القراءات والنحو أو علاقة القراءات بالنحو من خلال مقدمة منهجية، بينت فيها منهج كل من علماء القراءات والنحاة في تناولهم للقراءات القرآنية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أهمية التفريق بين المنهجين عند الراسة والبحث، عالجت هذا الموضوع من خلال إشكال رئيس يتمثل في التساؤل التالي: ما هي معالم منهجي كل من علماء القراءات والنحاة في تناولهم للقراءات القرآنية؟ وقد سلكت في الإجابة عن هذا الإشكال المنهج الوصفي الذي يقوم على التحليل والتفسير والتوثيق، كما اعتمدت المنهج التاريخي المبني على التسلسل الزمني خصوصا عند تناول بعض النماذج والأمثلة من اعتراض بعض النحاة على بعض القراءات القرآنية، وبعد الدراسة توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، منها: تميز منهج علماء القراءات عن منهج النحاة في تناولهم للقراءات القرآنية، وأن التفريق بين المنهجين يزيل الادعاء القائل بأن هناك صراعا بين القراء والنحاة، ومنها كذلك أن رد بعض علماء القراءات والنحو لبعض القراءات القرآنية له تفسيراته وأسبابه.

الكلمات المفتاحية: التكامل المعرفي، منهج، القراءات، النحو.

Abstract:

Cognitive integration of readings and grammar: a methodological introduction

This research deals with the cognitive integration between readings and grammar or the relationship of readings with grammar through a methodological introduction, in which I explained the approach of both scholars of readings and grammar in their approach to Quranic readings, pointing at the same time to the importance of differentiating between the two methods at the head and research, I addressed this topic through a major: What are the features of the methodology of both scholars of readings and grammar in their approach to Quranic readings In answering this problem, I have adopted the descriptive approach based on analysis, interpretation and documentation, and I have also adopted the historical approach based on chronology, especially when dealing with some models and examples of some grammarians ' objection to some Quranic readings, and after the study, the research came to a set of results, including: the method of scholars of readings is distinguished from the method of and his reasons.

Keywords: cognitive integration, curriculum, readings, grammar

مقدمة

من المعلوم أن كل العلوم الشرعية واللغوية قد نهلت من القرآن الكريم بقراءاته وجعلته مصدرها الأول والأساسي، ومن العلوم أن لكل علم منهجه الخاص به، وإنه من الأهمية بمكان استحضار منهج كل من القراء والنحاة في تعاملهم مع القرآن الكريم وقراءاته حين الحديث عن التكامل المعرفي بين العلمين؛ لأن هذا من شأنه أن يقلل من سوء الفهم ومن الجدال والخلاف الذي حظي به هذا الموضوع؛ موضوع القراءات القرآنية وعلاقتها بالنحو أخذا وعطاء، ولذلك جاء هذا البحث المعنون ب: "التكامل المعرفي بين القراء والنحاة: مقدمة منهجية" ليبين منهجا العلمين مستحضرا في الوقت نفسه أهمية التفريق بينهما عند الدراسة والبحث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يجلي منهج كل من علماء القراءات والنحاة في تعاملهم مع القراءات القرآنية، ويبين أهمية التفريق بينهما عند البحث والدراسة في الموضوع.

مشكلة البحث:

بناء على ما سبق، فمشكلة البحث تكمن في السؤال الرئيس التالي: ما هي معالم منهجي كل من علماء القراءات والنحاة في تناولهم للقراءات القرآنية؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

-بيان منهج علماء القراءات في تناولهم للقراءات القرآنية.

-بيان منهج النحاة في تناولهم للقراءات القرآنية.

-التفريق بين المنهجين.

-بيان موقف النحاة من القراءات القرآنية.

-تفسير ردهم وطعنهم في بعض أحرف القراءات القرآنية.

-إزالة اللبس الحاصل لدى بعض الباحثين والدارسين حين تناولهم موضوع القراءات القرآنية في علاقتها بالنحو العربي.

منهج البحث:

سلكت في إنجاز ومعالجة موضوع البحث المنهج الوصفي الذي يقوم على التحليل والتفسير والتوثيق، كما اعتمدت المنهج التاريخي المبني على التسلسل الزمني خصوصا عند تناول بعض النماذج والأمثلة من اعتراض بعض النحاة على بعض القراءات القرآنية.

خطة البحث:

لتناول القضايا المشار إليها، قسمت البحث بعد المقدمة إلى مطلبين وخاتمة:

المطلب الأول: منهج القراء في التعامل مع القراءات القرآنية

المطلب الثاني: منهج النحاة في التعامل مع القراءات القرآنية

خاتمة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الأول: منهج علماء القراءات في التعامل مع القراءات القرآنية

الفرع الأول: في بيان ماهية القراءات القرآنية

أولا: تعريف القراءات لغة:

القراءات جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ، يقرأ، قَرْءاً، وقراءة، وقرآنا، بمعنى تلا، فهو قارئ، والقرآن متلو، وأثبت ابن فارس في قاموسه مادة (ق ر ى) وذكر بأن منها جاء لفظ القرآن، وأشار إلى أن أصل المادة يدل على جمع واجتماع[1].

وبناء على هذا تكون القراءة مصدر من قول القائل: قرأت الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض، وتقول العرب: ما قرأت الناقة سلىً قط، يريدون بذلك أنها لم تضم رحما على ولد، كما قال عمرو بن كلثوم:

تُريك إذا دخلتَ على خلاء *** وقد أمنتْ عيونَ الكاشحينا

ذراعيْ عَيطَلٍ أَدماءَ بِكرٍ *** هِجانِ اللون لم تَقرأ جنينا

أي لم تضم في رحمها ولدا قط[2].

ونستخلص من هذا أن معنى قولنا قرأت القرآن، أي لفظت به مجموعا.

وفرق ابن قيم الجوزية في كتابه "زاد المعاد" بين "قرى يقري" كقضى يقضي و "قرأ يقرأ"؛ فالأولى من باب الياء من المعتل ومعناها الجمع والاجتماع، والثانية من باب الهمز ومعناها الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه مقدارا محدودا لا يزيد ولا ينقص، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة، الآية: 16]، ففرق بين الجمع والقرآن ولو كانا واحدا لكان تكريرا محضا[3].

والقرآن أيضا –كما سبقت الإشارة– مصدر لقرأ على وزن الغفران والرجحان، فهو بمعنى القراءة وهمزته أصلية ونونه زائدة، ويشهد لكونه في اللغة مصدرا بمعنى القراءة وروده بهذا المعنى في موضعين من قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٦﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة، الآيتان: 16-17]، أي قراءته. ثم صار علما شخصيا لكلام الله تعالى وهو الاستعمال الأغلب، وتطلق بالاشتراك على مجموع الكتاب وعلى كل قطعة منه[4].

وهذا القول الذي ذكرناه في لفظ القرآن هو المختار والمرجح، وعليه فإنه لا تختلف حقيقة القراءات والقرآن من الناحية اللغوية.

واختار الإمام السيوطي أن القرآن اسم علم غير مشتق خاص بكلام الله تعالى مثل التوراة والإنجيل فهو غير مهموز، وهو قول مروي عن الإمام الشافعي رحمه الله[5].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه قد جرى إطلاق لفظ قراءة على اختيارات القراء في أداء وتلاوة النص القرآني، فنقول قراءة عاصم، وقراءة نافع... أو قرأ عاصم كذا، وقرأ نافع كذا.

ثانيا: تعريف القراءات في الاصطلاح:

وضع علماء التفسير والقراءات تعريفات متعددة للقراءات؛ بعضها قريب من المقصود، وبعضها بعيد من المقصود قليلاً، وهناك تعريفات متداخلة، ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

فقد عرفها أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، في ثنايا تعريفه للتفسير حيث قال: "التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك."، ثم قال: "وقولنا: (يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن)، هذا هو علم القراءات"[6].

وعرفها بدر الدين الزركشي (794هـ) بقوله: "القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[7].

وقال ابن الجزري (ت:833هـ) في تعريفها: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[8].

وعرفها الزرقاني (ت:1376هـ) بأنها: "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها"[9].

وقال في تعريفها عبد الفتاح القاضي (ت1403هـ): "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله"[10].

وبعد التمعن في هذه التعريفات، يظهر أنها تدور حول العناصر الآتية:

1. مواضع الاختلاف في القراءات.
2. النقل الصحيح (وهو ما أشارت إليه بعض التعريفات بالعزو للناقل) سواء كان متواتراً أم آحاداً.
3. حقيقة الاختلاف بين القراءات. (وقد حددتها التعريفات في: اللغة، والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، والتخفيف والتشديد، وألفاظ الوحي).

وعليه، فإن تعريف القراءات اصطلاحا له عناصر تحدد المعرف، فإذا أريد تعريف القراءات تعريفا جامعا لجميع أفرادها مانعا من دخول غيرها فيها، فينبغي أن يشتمل هذا التعريف على هذه العناصر، ولذلك فتعريف عبد الفتاح القاضي يشمل كل العناصر الضرورية والمهمة فهو تعريف جامع مانع.

الفرع الثاني: في بيان منهج القراء

يقوم منهج القراء في التعامل مع القراءات القرآنية على أسس وأركان، فقد التزموا –منذ القرن الأول– منهجًا سديدًا في ضبط القراءة واشترطوا لصحتها شروطًا ثلاثة، وقد أحكم ابن الجزري تقعيدها، وضبطها بعبارة محكمة، وأفاض في شرحها، وهذه الضوابط هي:

1– أن يَصِحَّ سندُها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر.

2– أن تُوافق رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

3– أن تُوافق وجهًا من وجوه العربية.

فكل قراءة توفرت فيها هذه الضوابط تسمى قراءة متواترة، وكل قراءة اختل فيها ضابط من هذه الضوابط تسمى قراءة شاذة، وقد تعرف بأنها ما اختل فيها الضابط الثاني خاصة[11]؛ ومعنى هذا الكلام أن القراءات قسمان رئيسان: قراءات متواترة، وقراءات شاذة.

وبعد استقرار القراءات وإجماع القراء على أن المتواتر هي القراءات العشر يصح أن نقول: إن القراءات الشاذة هي ما خرج عن القراءات العشر[12].

وضوابط القراءة كما أشرت سابقا كان معمولا بها منذ الصحابة وتابعيهم، فقد روي عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين قولهم: "القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرءوا كما علمتموه"، ولذلك كان الكثير من أئمة القراءة، كنافع وأبي عمرو يقول: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"[13].

وقد عبر عن منهج القراء هذا، أبو عمرو الداني خير تعبير بقوله: "وأئمة القرَّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردَّها قياس عربية، ولا فُشوُّ لغة؛ لأن القراءة سُنة مُتبعة يَلزَم قَبولها والمصيرُ إليها"[14].

وبعبارة جامعة فإن منهج القرَّاء في التعامل مع القراءات القرآنية يتمثل في قبولهم القراءة الثابتة في الأثر والأصح في النقل، وهذا يتمثل في الضابطين الأولين.

أما إدراج ضابط موافقة القراءة لوجه من وجوه اللغة العربية في مقياس قبول القراءة –مع أن المنهج العلمي الصحيح أن يحتج للمذاهب اللغوية والنحوية بالقراءات لا أن يحتج بمذاهب اللغة للقراءات–، فيعود ذلك إلى ظهور عدد من القراء الذين لم يبلغوا درجة الإتقان والضبط، مما دفع العلماء إلى جعل موافقة القراءة لوجه من وجوه اللغة العربية ركنا من أركان قبول القراءة احتياطا وحفاظا على كلام الله تعالى من أن يدخل فيه ما ليس هو منه[15].

المطلب الثاني: منهج النحاة في التعامل مع القراءات القرآنية

الفرع الأول: في بيان معالم هذا المنهج

يعتبر القرآن الكريم أصلاً أصيلاً بالنسبة للنحو العربي فقد ارتبط النحو بالقرآن منذ نشأته ارتباطًا وثيقًا، وإنه من المتعارَف عليه أن من منهج النحاة قبول جميع القراءات المتواترة، وإنما نشأ الخلاف بينهم قديمًا وحديثًا في شأن القراءات الشاذة، ذلك أن النحاة قد وقفوا "من القراءات الشاذة موقفًا نحويًا التزموا فيه بالمقياس، فقبلوا منها ما وافقهم ورفضوا ما تأبى عليهم، ولم يكن ثمة ما يميز في هذه المواقف بين بصري وكوفي أو بغدادي خلافًا لما كان ذائعًا بين الباحثين، فقد كان الخليل وسيبويه وأبو عبيدة معمر بن المثنى البصريون يسلمون بوجوه كثيرة منها، وكان الفراء وابن مجاهد والطبري الكوفيون ينكرون بعضها"[16].

بل أوضحت الدراسات أن النحاة كانت مواقفهم من القراءة الشاذة مواقف علمية منهجية تتفق ومواقفهم من سائر الأساليب اللغوية، فقد جعلوها مصدرًا من مصادر احتجاجهم إلى جانب باقي المصادر الأخرى وأخضعوها لمقاييسهم العامة، فما اتفق معها اعتدوا به، وما خالفها أولوه، أو سموه لغات، أو عدوه من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

وعليه فإن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تَخرُج عن قراءة الجمهور، فمنهم مَن ردَّ بعضها، وقَبِل بعضها، ومنهم مَن جعل قراءات القرآن كلها حُجة[17].

والخلاصة أن النحاة جميعهم يعتبرون القراءات أصلا من أصول النحو، لكن بعضهم قد رد بعض القراءات الشاذة بل والمتواتر منها كذلك وطعن فيها، ولذلك يمكن الحديث عن فريقين من النحاة:

الفريق الأول: اعتمد على القراءات الشاذة واحتج بها وهم كثير من النحاة، وقد عُبر عن هذا الموقف عمليا ونظريا، أما عمليا فكتب النحاة شاهدة على ذلك، وأما نظريا فمن ذلك ما يلي:

قال ابن خالويه: "قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك"[18].

وقال الرازي: "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى من هذا كله"[19].

وقال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا."[20]

ومن المعاصرين قال محمد عبد الخالق عضيمة: "القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد"[21].

الفريق الثاني: رفض بعض القراءات وطعن فيها، فيرميها تارة بالخطأ، وتارة بالرداءة وأخرى بالضعف أو الشذوذ، وسأفسر بعد قليل أسباب هذا الطعن والرفض لبعض أحرف القراءات من لدن بعض النحاة.

أما الآن فأريد أن أعطي بعض الأمثلة لتأكيد ما تمت الإشارة إليه سابقا، وهو أن هؤلاء النحاة الذين ردوا بعض القراءات ولم يقبلوها لم يكونوا كلهم بصريين، فكما كان منهم بصريون؛ أمثال: الأخفش الأوسط (ت215هـ) الذي نعَت لغة القراءة بالشذوذ،

كما فعل في قراءة من جمع بين الهمزتين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة، الآية: 05]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ﴾ [البقرة، الآية: 12]، حيث قال: "كل هذا يَهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب، إلا شاذًّا، ولكن إذا اجتمعت همزتان شيَّ، ليس بينهما شيء، فإن إحداهما تُخفَّف في جميع كلام العرب إلا في هذه اللغة الشاذة القليلة"[22].

والمبرد (ت285هـ)، الذي وصف قراءة (معايش) بالهمزة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [الحجر، الآية: 20] بالغلط؛ حيث قال: "فأما قراءة مَن قرأ (معائش) فهمَز، فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية وله في القرآن حروف قد وقف عليها"[23].

والزجاج (ت310هـ)، الذي خطأ قراءة الإمام حمزة الكوفي لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [النساء، الآية: 01]، بجر الأرحام، قائلا: "فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(لا تحلفوا، بآبائكم)** فكيف يكون: تساءلون به وبالرحم على ذا"[24].

كما كان منهم بصريون، كان منهم أيضًا كوفيون؛ أمثال: الكسائي (ت189هـ)، الذي رد قراءة قوله تعالى: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة، الآية:1] بالبيان، حيث يرى أن "من قرأ قد سمع، فبين الدال عند السين، فلسانه أعجمي ليس بعربي"[25]، والفراء (ت207هـ) الذي لم يجوز قراءة حمزة للآية السابقة الذكر: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾[26] بل ربما كان الكسائي هو الذي بدأ تَخطئة القرَّاء[27].

ويؤكد هذا الكلام ما ذكره شوقي ضيف من: أن الكسائي والفراء قد فتَحا للبصريين التالين لهما تَخْطئة بعض القراءات، بينما أغلق الكوفيون الذين خلَفوهما هذا الباب، وأن القارئ لكتاب سيبويه لا يجد تَخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد منها، بل إن سيبويه قد صرَّح بقَبولها جميعًا مهما كانت شاذَّة عن مقاييسه؛ حيث قال سيبويه: "القراءة لا تُخالَف؛ لأنها السُّنة"، وأن الخليل شيخ سيبويه كان يَحترم القراءات ولا يَطعُن فيها[28].

الفرع الثاني: في تفسير رد بعض النحاة لأحرف من القراءات القرآنية

أما فيما يخص طعن بعض النحاة والنحاة القراء في بعض القراءات فإن مرد ذلك إلى مجموعة من الأسباب، ومنها:

1- قد يعود ذلك إلى عدم استيعاب بعضهم لأمثلتها من الأساليب اللغوية الأخرى وجمعهم لها، فلما تم الجمع وحصل الاستيعاب مع المتأخرين أمثال أبي حيان اجتمعت الأمثلة والشواهد على نصرتها وقبولها وعدم الطعن فيها[29].

2- كان بعض النحاة الأوائل أئمة قراء، أمثال الكسائي وأبي عمرو بن العلاء، ولذلك فهم علماء مجتهدون في مجالهم، وقد أدت اجتهادات بعضهم إلى رد بعض القراءات التي لم يثبت لديهم صحة سندها وتواترها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

3- من المحتمل جدا أن تكون بعض القراءات رُدت بسبب التمسك بالأصل النحوي؛ إذ كان من منهج النحاة بناء قواعدهم على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية.

4- السبب – فيما يبدوا – الذي دفع بعض النحاة إلى أن يطعنوا في بعض القراءات، هو اعتقادهم أن النحويين أضبط للقراءة من القراء، ويؤكد هذا الأمر قول ابن جني (ت392هـ): "والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة (يقصد حركة الهمزة في 'بارئكم') لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً"[30]. وقول الزمخشري: والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو"[31].

5- اعتقاد بعض النحاة أن بعض القراءات كانت مجرد آراء انبثقت من أصحابها، وليست متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالتالي لم تثبت لديهم بما تقوم به الحجة، ويؤيد هذا ما قاله ابن المنير تعقيبا على رد الزمخشري لقراءة ابن عامر(ت118هـ) بالفصل بين المتضايفين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[32] [الأنعام، الآية: 138]: "وأما قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً،... فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء- لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[33]. قال ابن المنير: "فهذا ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه..."[34].

6-وحسب شوقي ضيف فإن هؤلاء النحاة الذين ردوا بعض القراءات والتي لا تعدو حروفًا معدودة لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص، وإنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت[35].

7-أما فواز إسماعيل محمد المشهداني فيرى أن إدراج موافقة القراءة لوجه من وجوه اللغة العربية ضمن ضوابط قبول القراءة، قد يكون وراء تضعيف بعض النحاة: "لجملة من وجوه القراءات التي وردت منفردة عن غيرها ولم تتفق مع ما وضعوه من قواعد اللغة العربية"[36].

وخلاصة الكلام هنا أنه بالنظر إلى كتب النحاة يتبين لنا أن القراءات متواترها وشاذها كانت حجة عند أغلبهم حتى النزر اليسير الذي أنكر بعضها كان ذلك الإنكار بسبب قيام مانع عنده كما بينا، أما مع عدم المانع فكانت القراءات عند الجميع حجة.

ولذلك يقول السيوطي: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُز القياس عليه، كما يُحتج بالْمُجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه؛ نحو: (استحوذ)، و(يأبى)، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[37].

خاتمة

بعد الدراسة والبحث توصلت إلى النتائج التالية:

- أن منهج علماء القراءات يختلف عن منهج النحاة في تناولهم للقراءات القرآنية.
- أن التفريق بين المنهجين يزيل الادعاء بأن هناك صراعا بين القراء والنحاة.
- أن القراءات متواترها وشاذها حجة عند أغلب النحاة حتى النزر اليسير منهم الذي أنكر بعضها كان ذلك الإنكار بسبب قيام مانع عنده.
- أن رد علماء القراءات والنحو لبعض القراءات القرآنية له تفسيراته وأسبابه.
- أن هؤلاء النحاة الذين ردوا بعض القراءات كما كان منهم بصريون؛ أمثال: الأخفش الأوسط، والمبرد، كان منهم أيضا كوفيون؛ أمثال: الكسائي والفراء.
- أن علماء النحو المتأخرين؛ أمثال ابن مالك وأبي حيان والسيوطي قبلوا جميع القراءات القرآنية واحتجوا بها، وبينوا توجيهها –الشاذة منها خاصة– اللغوي والنحوي.

الهوامش:

---

(1) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تح: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، السنة: (1399هـ/ 1979م)، 5/ 78، مادة (ق ر ي)، القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: الثامنة، السنة: (1426 هـ – 2005م)، باب الهمزة، فصل القاف، ص 49.

(2) شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الزَّوزني (ت: 486هـ)، الناشر: دار احياء التراث العربي، ط: الأولى، السنة: (1423هـ – 2002م)، ص 218. و (الخلاء) من الخلوة من الرقباء، و(الكاشحين): الأعداء المبغضين وهو مأخوذ من الكشح، والكشح ما بين الخاصرة والضلوع، وخصت العرب الكشح بالعداوة؛ لأنه موضع الكبد، والعداوة عندهم تكون في الكبد، و(العيطل): الطويلة العنق من النوق، و (الأدماء): البيضاء منها، و (البِكر): الناقة التي حملت بطنا واحدا، و (الهجان): الأبيض الخالص البياض، يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع، يقول: تريك هذه المرأة إذا أتيتها خالية وأمنت عيون أعدائها، ذراعين ممتلئتين لحما كذراعي ناقة طويلة لم تلد بعد.

(3) زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: السابعة والعشرون، السنة: (1415هـ /1994م)، 5/ 564.

(4) النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم: محمد بن عبد الله دراز (ت: 1377هـ)، اعتنى به: أحمد مصطفى فضلية، قدم له عبد العظيم إبراهيم المطعني، الناشر: دار القلم للنشر والتوزيع، ط: طبعة مزيدة ومحققة، السنة: (1426هـ– 2005م)، ص 18.

(5) الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، السنة: (1394هـ/ 1974م)، 1/ 181-182.

(6) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، السنة: (1420هـ)، 1/26.

(7) البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي (ت: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى، السنة: (1376هـ - 1957م)، 318/1.

(8) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: شمس الدين ابن الجزري (ت: 833هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، السنة: (1420- 1999م)، ص 9.

(9) مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: 1367هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: الثالثة، 412/1.

(10) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة: عبد الفتاح القاضي (ت: 1403هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ص 7.

(11) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، ص 19-20.

(12) المصدر السابق، ص 18.

(13) النشر في القراءات العشر لابن الجزري، 1/ 17.

(14) جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد (ت: 444هـ)، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، ط: الأولى، 1428 هـ - 2007 م. 2/ 860.

(15) حجية القراءات وأثرها في الفقه. ص 29.

(16) موقف النحاة من القراءات القرآنية الشاذة وأثرها في النحو العربي، جطل مصطفى، والصغير، محمود، مجلة بحوث جامعة حلب، ع7، (1985م) ص115 – 124.

(17) أصول النحو العربي؛ محمد خير الحلواني، ص 37.

(18) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد جاد الولي وآخرون، بيروت، دار الفكر، د.ت.

(19) التفسير الكبير: فخر الدين محمد بن عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ.

(20) الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 1427- 2006م. ص 39.

(21) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث - القاهرة، 1/ 1-2.

(22) معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تح: هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، 1411 هـ - 1990 م. 1/ 44-45.

(23) المقتضب، لأبي العباس المبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت. 1/ 123.

(24) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى 1408 هـ - 1988 م. 2/ 6.

(25) تفسير البحر المحيط، 10/ 120.

(26) معاني القرآن، 1/ 252. الكامل في اللغة والأدب، 3/ 30

(27) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، عبد العزيز الدليمي، ص80.

(28) المدارس النحوية: شوقي ضيف، ص 157.

(29) موقف النحاة من القراءات القرآنية الشاذة وأثرها في النحو العربي: جطل مصطفى، والصغير، محمود، مجلة بحوث جامعة حلب، ع7، (1985) ص115 – 124.

(30) ينظر الخصائص، 1/ 73.

(31) الكشاف، 1/ 330.

(32) هناك قراءة أخرى تعضد هذه القاعدة، وهي قراءة بعض السلف قوله تعالى: ((فلا تحسبنَّ اللهَ مخلفَ وعدِهِ رسلَهُ)) [سورة إبراهيم:47]؛ بنصب (وعدَه) والفصل به على أنه مفعول به للوصف (مخلفَ) المضاف إلى (رسُلِهِ).

(33) الكشاف، 2/ 70.

(34) ينظر ما قاله ابن المنير بهامش الكشاف، 2/ 69، وينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، لمحمد سمير نجيب اللبدي، ص 322.

(35) المدارس النحوية: شوقي ضيف، ص 223.

(36) ينظر: حجية القراءات وأثرها في الفقه، ص 29.

(37) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي. ص 39.